جامعة الملك سعود
قسم المخطوطات
عمادة شئون المكتبات

يجري الصحيح المعنى واللام في الوقف وحمل المعتل العين او اللام كتقم و
ارم على الصحيح في الوصل عليه قوله لان الامر معنى اي شيء بين الامر و
المامور فلا يستقل بالمفهومية وانما حقه النعت لا اخذه من قوله لختم به
فاتضح قوله لختم به واندفع الاعتراض بانه ليس كل معنى يؤدي بالحرف فان
المضي معنى والاستقبال معنى وقد اديا بغير الحرف قوله ولانه اخو النهي
اي مطلق الطلب وان كان الامر طلب فعل والنهي طلب ترك على كلام يجي
في محله وبحث شيخنا السيد في هذا التعليل فقال قد يقال الامر الذي هو
اخو النهي ما كان معنى غير مستقل كما هو معنى الحرف واما الامر الذي هو مدلول
فعل الامر فمعنى مستقل لكونه مع الحدث قوله اعربوا اي العرب بمعنى نطقوا به
معربا او النحاة بمعنى حكموا باعرابه قوله عن الاسم بمعطوف الاسم لا خصوص
اسم الفاعل كما يؤخذ من قوله وجريانه على لفظ اسم الفاعل حيث لم يقل وجريانه عليه
قوله لاجل الابهام ثم ذكر لشبه المضارع للاسم اربعة وجوه اما الاول والثاني
فلاحتمال المضارع في الاستقبال وتخصيصه باحدهما بالقرينة كالان وغدا
مثل رجل فانه مبهم ويتخصص بقرينة كالوصف واما الثالث والرابع فظاهران
فان قلت ذكروا في باب الاضافة ان المضاف لا يكون الا اسما لانه يستفيد
من المضاف اليه تعريفا او تخصيصا وهما لا يكونان الا في الاسم فيشكل على
قولهم هنا الفعل المضارع يشبه في التخصص الاسم المقرون بالحرف المعرف
كاللام اوسى وتقديمه لا يكون الفعل او يقال ما هنا بالنظر للامرين معا
اي التعريف والتخصيص لا يكونان معا الا في الاسم او المراد ان ذلك لا يكون
بالاصالة فيه ثم ظاهره من احتمال المضارع للحال والاستقبال انه مشترك
بينهما وهو احد الاقوال ثانيها انه حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال و
اعتمده جماعة كالدماميني والشمني لترجح كونه للحال عند التجرد
عن القرائن كما هو شان الحقيقة وللاول ان يقول قد يكثر استعمال
المشترك في احد معنييه بحيث يتبادر منه عند الاطلاق فيترجح الحمل عليه
ولان المناسب ان يكون للحال صيغة تخصه كان للماضي والمستقبل
صيغة فعل الامر فانه عكسه وليس المراد بالحال عند اهل العربية الآن
وهو الزمان الفاصل بين الزمان الماضي والمستقبل بل اجزاء من اجزاء

الماضي

الاسم في التخصيص
قلت المراد بالتخصيص
المذكور في باب الاضافة

الماضي واوائل المستقبل مع ما بينهما من الان ولهذا استعملهم نحو زيد يصلي
من قول القائل زيد يصلي حال مع ان بعض افعال صلاته ماض وبعضها
باق فجعلوا الصلاة الواقعة في الاوقات المتتالية واقعة في الحال قاله
دم وما ذكرناه من ان زمن فعل الامر مستقبل هو باعتبار حدث المامور
به اما باعتبار الامر فالحال قوله وجريانه اي ولو باعتبار الاصل
ليدخل نحو يقوم فانه جار على لفظ قائم باعتبار الاصلي لان اصل يقوم
نقلت حركة الواو الى ما قبلها لثقل قوله في الحركات اي مطلقها من غير نظر الى خصوص
الحركة قوله وتعيين الحروف الاصول والزوائد اي تعيين محل كل منهما
وان اختلف محل الزائد او نحوه كما في يضرب وضارب ويطلق ومنطلق
قوله وقال الناظم في التسهيل اي لعدم ارتضائه التعليل السابق فقد
رده في شرحه بان الوجه الاول والثاني يأتيان في الماضي فان زمانه
يحتمل القرب والبعد فاذا ادخلت عليه قد تخصص بالقرب والثالث
ايضا ياتي في الماضي فانه يقبل اللام اذا كان جوابا للقسم والرابع ينتقض
بنحو لا يجري المضارع على اسم الفاعل في جميع ما ذكروه لو سلم فالماضي قد
يجري على الاسم كفرح فهو فرح واشر فهو اشر وغلب غلبا وحلب حلبا
قال وجه الاربعة ليس تاما في نفسه وبتقدير تمامه لا تفيد لانها ليست
علة حكم الاصل وهو الاسم حتى يترتب على ثبوتها في الفرع وهو المضارع
حكم الاصل ان شرط القياس ذلك واجيب عن قوله وبتقدير تمامها لا
تفيد بان وجود علة حكم الاصل في الفرع انما يشترط في قياس العلة
ذلك واجيب عن قوله وبتقدير تمامها لا تقبل الشبه وقصر جوابا انه يصح
الالحاق فيه بسبب المشابهة ولو في غير علة الحكم لكن يرد عليه ان قياس
العلة هو ممكن هنا بان يقاس المضارع على الاسم في الاعراب بجامع
توارد المعاني التركيبية التي يميزها الاعراب على كل وان امكن تمييزها
في الفرع بغير الاعراب كما سياتي فدعوى ان قياس العلة متعذر هنا
لان علة اعراب الاسم توارد المعاني التي لا يميزها الا الاعراب لا مطلقا
وهذا غير موجود في المضارع لا يشكل المعنى قوله حيوان شبه في ما بعد و
الناسبية متعلقة بشابه في كلام المصنف حيث قال شابه الاسم يحوان نحو

قوله بتقبل اللام بنية اللام ... في المضارع
لام الابتداء النهي ... اذا كان
وكان ... الابتداء في جواب لو واما
اللام للابتداء ... فانه لا يلزم الرد
مع تقدم ذلك

ويتعين ان يكون ما معا
... ابتدائه

انه لا يصار اليه
الا عند عدم قابليته

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)